الفصل الأول

بدء التعامل مع الإسرائيليين

الأسبوع الأول

[مؤتمر مينا هاوس]

ديسمبر ١٩٧٧

فى عالم السياسة قول مأثور مؤداه أن عنصر « المستحيل » قد يكون هو الشىء الوحيد الذى يستحق المحاولة ! وقد يصلح هذا المفهوم أن يكون أحد المداخل الأساسية إلى فكر السادات فى هذه الثورية السياسية الشاملة التى أضفاها على الأوضاع فى المنطقة ، والتى غيرت مسار الأحداث فى أهم بقعة إقليمية تؤثر على متسع العالم كله !

وكل ما يحدث الآن كان منذ أسابيع معدودة من قبيل المستحيل .. بل من المؤكد لو أن الأمور قد قُدّر لها أن تسير على النهج السابق لتلك الثورية السياسية التى طرأت كمثل البرق الخاطف .. لما قدر للخطو أن يتقدم إلى الأمام على طريق السلام . إذ يحدث كثيرًا أن تقع أمور مصيرية فى « الأسر » أى تقع أسيرة لشكليات أو عبارات تتحول مع الوقت إلى عوائق وسدود تكاد أن تصبح أهدافاً ومضمونات قائمة فى حد ذاتها . تدور من حولها الجهود ، وتتراكم عليها الأحداث ، ولا تتقدم إلى الجوهر بخطوة واحدة !

لهذا فإن أهم ما يميز اجتماعات المفاوضات التمهيدية فى القاهرة هو تلك الثورية على الشكليات الإجرائية والمواقف المسبقة : من الذى يتنازل ، ومن الذى يتمسك ، ومن الذى يعترف أولا . . وكل هذه العراقيل التى عطلت طوال أكثر من عشر سنوات تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى اتفق (عليه) الجميع واختلف على الجلوس (حوله) الجميع !

لقد اشتعلت الحرب الرابعة (١٩٧٣) وذهبنا إلى (جنيف) وفوداً لا تتحدث مع بعضها البعض .. حتى وفدى مصر والأردن لم يتبادلا الحديث .. فماذا كانت النتيجة ؟ يومين على المسرح أمام العالم ثم لا شىء .. ومن يومها والجهود كلها تبذل للتوجه مرة أخرى إلى جنيف ، والتى تحولت من وسيلة إلى هدف .. وصارت بدلا من الشكل أقرب إلى مضمون !

وبغير تعبيرات مبهمة ، وتركيبات لغوية تثير الحيرة أكثر مما قد تؤدى إلى تفسير .. سأحاول أن أعرض صورة واضحة قدر الإمكان لما جرى داخل الاجتماعات التى عقدت فى القاهرة .

أولا : ومنذ البداية ، من قبل أن يبدأ المؤتمر اجتماعاته ، كان لابد أن يدرك كل ملم بطبيعة العمل فى المؤتمرات أن أى جديد من المقترحات لن يصل مع مبعوثين من الخبراء ، هذا برغم الدرجة الرفيعة للمستوى المهنى الذى اختار به كل وفد ممثليه إلى العمل .. إذ أن القرارات أو المقترحات الهامة التى تغير من مسرى الأمور فى أى مفاوضات لا تتخذ إلاّ على أعلى مستوى سياسى .. وعلى ذلك فإن مسرى العمل منذ البداية خلال الأسبوع الأول فى مؤتمر القاهرة قد تحدد فى تهيئة المدخل إلى العمل الحقيقى .. وقد بدأ المدخل هكذا : بدأ حوار عملى حول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وهو الإطار الأساسى للعمل التفاوضى كله . ومنذ البداية ظهر التباين والاختلاف فى النظرة والتناول للنصوص المتفق عليها . إسرائيل تريد أن تضمن أولا

مفهوماً معيناً لطبيعة السلام المطروح وذلك من قبل أن تدخل فى تفاصيل الانسحاب .. لذا بدا الوفد الإسرائيلى يعرض مشروعاً تعاقدياً للسلام سبق أن وضعه منذ شهور (مائير روزين) عضو الوفد الإسرائيلى والمستشار القانونى للخارجية الإسرائيلية .. عرضه بغرض أن يكون (نموذجاً) للالتزامات التعاقدية لكل طرف عربى يوقع معاهدة السلام مع إسرائيل .. ولكن مصر تصر على البدء بنص الانسحاب الشامل أولاً تماماً كما يجىء فى قرار مجلس الأمن (ذى الشقين) البند الأول من الشق الأول (انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من الأراضى المحتلة فى سنة ١٩٦٧ .. ثم إن هذا ما يضمن (الشمول) فى المباحثات الجارية وبحيث تتناول لب الصراع ، ويتعرض للمشكلة الحقيقية فى التفاوض وهى : الضفة الغربية والفلسطينيون .

إذن هكذا ظهر ، برغم أن الإطار (واحد) ومتفق عليه فإنه عند التناول تكون لكل وجهة نظره فى الأهمية وفى الأولوية .. ولكنّ كائناً ما سوف تكون تلك المقترحات الإسرائيلية التى سوف يحملها مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل معه ، فإن مسيرة التفاوض من الآن فصاعداً قد وضح طريقها .. وإن المشروع الذى يحمله معه يطرح لأول مرة مناقشة الانسحاب ليس فقط من سيناء وإنما يتناول أيضًا الضفة الغربية وهذا ما يراه – الإسرائيليون – تقدماً ومرونة لم يعرفوها من قبل فى (المانيفستو) الانتخابى لكتلة ليكود ، والتى لم تترك ثغرة لوجود أى تنازلات على الضفة الغربية التى يسميها بيجين (جوديا وساماريا) . وعلى ذلك ومن الآن يمكن أن نتوقع نقطة الخلاف القادمة .. إذ أن حساب التقدم فى الموقف الإسرائيلى (نسبى) أى أن الموقف المتشدد الذى كان حجر الزاوية فى المعركة الانتخابية معتمداً على شعار عدم الانسحاب خصوصًا فى الضفة الغربية قد طرأ عليه تحول كبير ! وهذا تقدير إسرائيلى لتقدم الأمور .

ولكن مصر لم تضع الموقف الانتخابى المتشدد للائتلاف الحاكم (مقياساً) حتى يبدو مشروع بيجين الجديد مقبولا أو غير مقبول .. إن أولى مبادئ السلام لدى مصر هو تنفيذ الانسحاب العسكرى الإسرائيلى على الجبهات الثلاث ، كما هو وارد فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الذى قبلته الأطراف المباشرة ويعترف به العالم كله !

وحتى يكون الموقف واضحاً ومفهوماً ، فإن أى مفاوضات تتم ، سواء على مستوى الخبراء ، أو وزراء الخارجية ، أو على أعلى مستوى سياسى ، فهى تدور حول التنفيذ العملى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .. وأى مؤتمر يعقد ، رسمياً أو غير رسمى فى القاهرة أو جنيف أو فى أى مكان آخر ، فإنه يدور حول تطبيق قرار مجلس الأمن مع حسبان كل عوامل الواقع السياسى الذى يتضمنه الحل الشامل .

وهذا ما تحقق بالفعل فى تناول المسألة الفلسطينية كواقع سياسى ، وهى أحد الموضوعات المتداولة داخل نطاق هذه المفاوضات المبدئية .

مؤتمر القاهرة التمهيدى الإسماعيلية ٢٥ – ٢٦

ديسمبر ١٩٧٧

وعندما يرفع الستار يوماً عما دار من مباحثات بدأت جولتها الأولى ما بين القاهرة والإسماعيلية ، فسوف يشهد التاريخ صفحات مشرقة للدبلوماسية المصرية لم يعلن بعد كاملا عن دورها المسئول .

فلقد أصر المفاوض المصرى منذ البداية على أن تبدأ المفاوضات من أصعب مراحلها ، وأن يمر طريق الحل منذ البداية من خلال الضفة الغربية وحق تقرير

المصير لشعب فلسطين .. أى بمعنى آخر .. لابد من الاتفاق أولا ومبدئيًا على قيام وطن قومى عربى على أرض فلسطين ، تماماً كما تحقق قيام وطن قومى يهودى على أرض فلسطين يسمى بدولة إسرائيل .

وإذا حاولنا هنا الآن مناقشة المقترحات التى تقدم بها رئيس وزراء إسرائيل ، وليس سرًا أننا قتلناها بحثاً ومناقشة مع الزملاء من الصحفيين الإسرائيليين ، وطوال الأيام السابقة على زيارة مناحم بيجين ، فإن أمريكا بلاد لا تعرف الأسرار .. كما أن الإسرائيليين يهمهم قياس وقع مقترحاتهم على المصريين .

وعلى ذلك فلم يكن سرًا أن مناحم بيجين قد حمل مجموعتين من المقترحات :

• مجموعة تتضمن أسس الانسحاب من سيناء والاعتراف بالسيادة المصرية على أن يتم التفاوض حول (إجراءات الأمن) بحيث يتم الانسحاب العسكرى فى سيناء على مراحل ..

• وأما المجموعة الأخرى .. فهى تتضمن تدبير الترتيبات المقترحة من إسرائيل على الضفة الغربية .. وهى التى طرح فيها مناحم بيجين لأول مرة اقتراح الحكم الذاتى لسكان الضفة الغربية ، على حين تبقى قوات عسكرية أو مراكز عسكرية على طول نهر الأردن للحفاظ على (ضمانات الأمن) لإسرائيل .. أى :

١ – لمراقبة الحدود على طول نهر الأردن .

٢ – التأكد من نزع السلاح بالمنطقة .

٣ – مراقبة حركة النشاط الفدائى .

بمعنى أن بيجين على طريقة (المحامى الشاطر) قد حاول إيجاد صياغة ما بين الانسحاب وما بين (حق) إسرائيل فى الاحتفاظ بأراضٍ استولت عليها فى عام ١٩٦٧ ، باستخدام ذريعة (الأمن) !

عرض بيجين قدراً من الحكم الذاتى المحلى . ولم يتطرق إلى مسألة إقامة وطن

للفلسطينيين ، ولم يحدد إذا ما كان التواجد العسكرى الإسرائيلى موقوتاً بمدة زمنية محددة أو هو وجود (دائم) .. وبالتالى فقد ترك مسألة السيادة مسألة معلقة عن عمد ، أو بالأصح مبهمة ، ولم يحدد بشكل قاطع مفهومه لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى العربى ، وخلطه بما يسمى بالحكم الذاتى .. أى أن يتحول الاحتلال الإسرائيلى إلى شكل آخر ، أو يعهد إليه بمهمة جديدة وشكل شرعى مختلف ، وهو : حراسة أمن دولة إسرائيل ..

ثم إن (المحامى الشاطر) يحاول أن يضفى صبغة جديدة على مفهومه التقليدى بأن أرض الضفة الغربية ما هى إلا (جوديا وساماريا) ، أى جزء من أرض إسرائيل التوراة ، وذلك بأسلوب جديد ، وهو حق توطين الإسرائيليين فى الضفة الغربية ، وحق توطين العرب الفلسطينيين فى دولة إسرائيل .

هنا لابد من وقفة تفسير .. فى النظرية الصهيونية جدال سياسى يدور منذ خمسين عاماً حتى الآن .. يوجد فريق من السياسيين الإسرائيليين من بينهم مناحم بيجين .. وكتلته السياسية المسماة (ليكود) ، ترى حق المطالبة بكل ما عرف عبر التاريخ باسم أرض فلسطين . والفريق الآخر يرى ضرورة مواجهة الأمر الواقع ، والاعتراف بوجود قوميتين على مدى التاريخ ، وبالتالى تتسع أرض فلسطين لدولتين : إحداهما يهودية ، والأخرى عربية .. وكان (بيجين) هو زعيم الفريق الذى يطالب (بكل) ما عرف فى التاريخ بأرض فلسطين . على الأقل إلى يوم زيارة السادات التاريخية إلى القدس .

وقد سمعت عدداً من الإسرائيليين يؤكدون أنهم لم يصدقوا آذانهم عندما سمعوا وشاهدوا بيجين على شاشات التليفزيون وهو يقرر أن (كل شىء) قابل للتفاوض ، أى حتى الضفة الغربية أو (جوديا وساماريا) كما يصر على تسميتها الدينية .. ولكن التحول الكبير يرونه فى أنه بدأ يخفف من مواقفه السابقة . لربما أدرك مؤخرًا أن

السلام لن يتحقق إلاّ على حساب الاختيار الآخر وهو : (تقسيم الأرض) ووجود دولتين على أرض فلسطين ، دولة عربية ، وأخرى يهودية .

والشيء الذى يثير التأمل حقًا هو أن أسس اقتراحات بيجين – من حيث التوطين بالتبادل الذى تقدم به مُبررًا استمرار وجود المستوطنات الإسرائيلية المستخدمة – تكاد أن تكون هى الوجه الآخر أو المقابل لنظرية منظمة التحرير الفلسطينية .. أى وطن واحد يجمع بين العرب واليهود معاً .. هذا مع فارق واحد ولكنه جوهرى .. وفق نظرية بيجين تكون إسرائيل هى العنصر المسيطر على الموقف .. وفى نظرية منظمة التحرير تجد العكس .. أن يكون للعرب العنصر المسيطر ! وهذا ما يحيى فى الأذهان الفكرة القديمة التى طالما كانت مثاراً للجدال حولها منذ بدء تفجر الصراع بين القوميتين على عهد الوصاية البريطانية على أرض فلسطين .. هل تكون فلسطين (واحدة) أم تكون فلسطين مقسمة ما بين العرب واليهود .. إلى آخر التاريخ المعروف .. وكما أن بيجين وكتلته اليمينية كانوا وربما – لا يزالون – من أنصار جماعة (كل) فلسطين .. فيوجد رأى صهيونى مقابل ربما يكون (أبا إيبان) هو أبلغ من عبر عنهم سياسيًا إذ تنحصر رؤيتهم باختصار فى أن توطين القوميتين فى وطن واحد (نظرية غير عملية) !

ومع ذلك ، وبرغم القصور الواضح والغموض واللبس ، أو الخلط المتعمد فى المقترحات الإسرائيلية ، فإنها – ومن منطلق عقلانى ، موضوعى – تعتبر أساساً صالحًا للتفاوض حولها إذا ما أدرجنا فى حسباننا العوامل التالية :

- أن الأفكار حول الضفة الغربية غير مقبولة رسميًا فى شكلها هذا .
- أن الطرف الإسرائيلى يسلم تماماً بل يعلن بأن ما من نقطة من هذه النقاط تعتبر نهائية .

* وأن الأمر إذن يشكل أساسًا مبدئيًا للتفاوض ، وهذا بمثابة وضع الأمور على الطريق العملى ولأول مرة .

* * *

ماذا يريد الإسرائيليون ؟

المفهوم الإسرائيلى للسلام النهائى هو : تسوية شاملة مع كل الجيران العرب المباشرين على الحدود .. ولكن هذا ما لا يمكن تحقيقه – من وجهة النظر الإسرائيلية – إلا عن طريق مراحل تبدأ باتفاق إسرائيلى – مصرى ، ثم باتفاقيات على سائر الجبهات .. مع الأردن ، ولبنان وسوريا .. و .. الفلسطينيين المعتدلين ، أى أن الإسرائيليين يريدون حاليًا توقيع اتفاقية مع مصر ، لولا أن مصر ممثلة فى رئيسها أنور السادات هى التى تعترض ، لأن الاتفاق على (أسس) السلام الشامل لابد أن يسبق أى اتفاق ثانى .

إذن ماذا نراه نحن كمصريين ؟

إن مناحم بيجين يتمتع اليوم بثقة هائلة من الشعب الإسرائيلى لم يتمتع بها من قبل أى سياسى إسرائيلى ، ربما باستثناء بن جوريون .. إلا أن أبواب التاريخ ربما تكون مفتوحة الآن أمام بيجين بما لم يتحقق لبن جوريون من قبل .. وعلى ذلك فإن (التفويض) الذى يحمله رئيس الوزراء الإسرائيلى يخول له أن يقوم بأى خطوة مما يسمونها بالتنازلات ، والتى نراها نحن إجراءات ضرورية لتحقيق السلام ..

والمعتقد الآن أنه وفق أسباب سياسية ونفسية أيضاً ، ووفق أصول المساومة التفاوضية ، لا يمكن أن يتقدم بيجين بأكثر من ذلك الحد فى المرحلة الحالية .. وإنما هذه مقترحات تصلح لاختبار المواقف والاستكشاف من قبل الدخول فى التفاوض الحقيقى ، أو إجراء التنازلات الضرورية ..

ولنتظر قليلا ، ولا نسبق الأحداث ..

فى حلقة مفرغة

مايو ١٩٧٨

بدأ مشروع بيجين هذا المسمى بالحكم الذاتى عندما قدمه بالإسماعيلية فى يومى ٢٥ – ٢٦ ديسمبر الماضى ، إلا أن السادات رئيس مصر طالب بحق تقرير المصير ليطبق على سكان الضفة الغربية وغزة .. ولكن الحكومة الإسرائيلية اعتبرت أن مفهوم تقرير المصير سوف يؤدى حتماً إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة « تكون عنصر تطرف وعدم استقرار ، وبالتالى تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن إسرائيل » .. وهكذا لم يخرج بيان إعلان المبادئ والذى كان من المقرر صدوره من الإسماعيلية متضمنًا البنود التى سوف تحكم المفاوضات للتوصل إلى تسوية شاملة مع كل طرف من أطراف النزاع .. وبدأ مؤتمر القاهرة التحضيرى بحضور وفود مصر وإسرائيل واشتراك أمريكا والأمم المتحدة .. ولم يسفر عن شىء .. وظهرت مهمة السفير أثرتون إلى الوجود ، وتنقل ما بين هنا وهناك ولم تؤد إلى تقدم . وإنما التزم كلٌ بتأكيد موقفه ، وإعادة التكرار والتأكيد . وجاء فانس وذهب ، وراح بيجين وديان إلى واشنطون أكثر من مرة . ولم يجد جديد ولم يحدث تقدم .

ومنذ ديسمبر الماضى والخلاف هو الخلاف .. وما بين الحكم الذاتى وحق تقرير المصير ماتزال المباحثات تدور !

والمتابع لسلاسل التصريحات الأمريكية التى لا تنتهى حول النزاع فى الشرق الأوسط ، ومنذ تولى إدارة كارتر للسلطة فى شهر يناير ١٩٧٧ . ليتأكد أن المخطط السياسى الدائم فى تفكير الرئيس الأمريكى ، والذى يظهر فى تصريحاته وأسلوب

تناوله للمشكلة إنما هو : مستمد وبكل وضوح من تقرير معهد بروكنجز ، والذى أعده عدد متوازن من المفكرين والأكاديميين الأمريكيين ، من بينهم مستشار كارتر الحالى لشئون الأمن القومى برزنسكى . وهو تقرير أبرز ما فيه أنه يدعم الحل على أساس انسحاب إسرائيلى « وافر » من الأراضى التى استولت عليها فى عام ١٩٦٧ ، ويتم على مراحل . لأن هذا الأسلوب يتيح نظريًا لإسرائيل أن تتقبل فكرة انسحاب قواتها بدون ذعر ، كما تسمح من ناحية أخرى بقيام نوع من التعارف التدريجى فى العلاقات وفى التعامل بين إسرائيل وجيرانها ..

ولكن يبدو بوضوح أن الحكم الحالى فى إسرائيل ضد هذا الاتجاه من التفكير الأمريكى ، لأنه يدعو إلى انسحاب أكبر حجماً بكثير مما تحتمله سياسة الأحزاب الحاكمة ، خصوصًا فيما يتصل بالضفة الغربية .

عندما ظهر المشروع الإسرائيلى للحكم الذاتى فى شهر ديسمبر ١٩٧٧ باعتباره الرد الإسرائيلى على مبادرة السادات .. أبدى بعض المعلقين الأمريكيين رأيًا يومها بأن به « بعض العناصر الإيجابية » . وتردد أن كارتر هنأ بيجين عليه . وتم تكذيب ذلك فى حينه . ثم ذكر أنه يوافق عليه من حيث المبدأ . وكذبت ذلك مصادر واشنطون وأكَّدَ التكذيب رسميًا فى وزارة الخارجية السفير الأمريكى فى القاهرة .

والعنصر الإيجابى الوحيد الذى استند إليه يومها بعض من رأى بشير خير فى مشروع بيجين هو أنه لم يشترط ضرورة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية كما كان يدعو دائماً .. بل اعترف المشروع بوجود مطالب لآخرين ، ولهذا ترك موضوع السيادة (معلقاً) لمدة زمنية تصل إلى خمس سنوات .

وعلى هذا فقد فُهم من ذلك (ضمناً) أنه يعنى بالترتيبات التى يتفق عليها خلال السنوات الخمس الأولى ليست بترتيبات نهائية وإنما مفهوم (ضمناً) أنه وبعد مرور السنوات الخمس يكون من حق العرب الفلسطينيين عندئذ أن (يختاروا)

الشكل الدستورى الذى يحكمهم .. كما فهم ضمناً أنه بعد الاتفاق على الترتيبات النهائية فإن إسرائيل سوف تقوم بالانسحاب على مدى سنوات ، أى سوف تسحب فى نهاية الأمر قواتها العسكرية .

ولكن الذى حدث هو أن بيجين لم يقرر أنه على استعداد بأن يتخلى عن مطالب إسرائيل فى حكم الضفة الغربية وغزة .. بل لم يقترح أو يدرج أن المشروع يستهدف فى أى وقت مستقبلا أن يكون للفلسطينيين أكثر من حكم ذاتى ، لا يشكل فى حقيقته أكثر من امتداد لنظام المجالس البلدية ، بل إنه وضع فى حقيقة الأمر خطًّا فاصلاً بين ما يسميه بالحكم الذاتى وبين ما هو معروف بحق تقرير المصير .. ورفضه رفضًا باتاً فى أى وقت حاضر أو مستقبل !

ومع ذلك فلا تكمن المشكلة فى الخداع الذى مارسه بيجين لدى عرض مشروعه فى واشنطن ، وإنما المشكلة الحقيقية هى فى وجود من يفهم فى المشروع غير (ما يتضمنه) ويرى منه ما ليس فيه ، والأكثر من هذا وذاك ، أنه بدا واضحاً ، وطوال سير المباحثات فى الفترة الماضية أن بيجين يصر على وجود عسكرى إسرائيلى دائم فى الضفة الغربية ، مع بقاء واستمرار المستوطنات اليهودية ، رافضًا لغير ذلك من سائر الضمانات لأمن إسرائيل !

ونقطة الضعف فى مسلك إدارة كارتر هى فى كونها لم تعلن بوضوح أن مشروع الحكم الذاتى غير إيجابى ولا مقبول .. وإنما اعتبرت الإدارة الأمريكية أن الخلاف بينها وبين إسرائيل إنما ينحصر فى أن حكومة بيجين لا تعترف بتطبيق الانسحاب وفق قرار ٢٤٢ على الضفة الغربية . فخرجت الحكومة الإسرائيلية وقتها برد على إدارة كارتر « قرار ٢٤٢ هو الأساس المستخدم للمفاوضات بين إسرائيل والدول المجاورة : مصر ، الأردن ، سوريا ، لبنان » . وبما أن قرار مجلس الأمن لم يحدد (المدى) أو ما هى (الحدود الآمنة) وسائر الترتيبات الجغرافية فإن فى ذلك

الغموض المتعمد والتعبيرات المطاطة ألف مخرج لإسرائيل .

إذن فى هذه النقطة بالتحديد كيف تفكر الإدارة الأمريكية ؟ الواضح أنه مايزال الأمريكيون متعاطفين ، بل لنقُل ضعفاء أمام تعبير « أمن وبقاء إسرائيل » .. ولكنهم فى ذات الوقت يدركون ضرورات إيجاد طريق للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وغزة ليشاركوا فى تقرير مستقبلهم ، بل لقد التزم كارتر بذلك فى أكثر من مناسبة وبيان .. ومن حيث أن واشنطون لا تستطيع ولا تنوى أن تضغط على بيجين بالمعنى المفهوم للضغط ، وبالتالى فلا تستطيع أن تفرض سلاماً فى الشرق الأوسط ، ومن حيث أنها تحاول أن تجد طريقاً وسطاً ما بين حق تقرير المصير وبين الحكم الذاتى ، ووطناً للفلسطينيين بغير دولة تتخذ الشكل المستقل ، فهى تعمل من خلال فكرة إيجاد اتفاق مؤقت بالنسبة للضفة الغربية وغزة . اتفاق لا يغلق الباب أمام التسوية النهائية التى يريدها كل طرف !

أى تحاول أن يكون عنصر الوقت بمثابة منطقة زمنية عازلة ، تؤدى بالتفاعلات خلالها إلى إيجاد الترتيبات النهائية التى لا يستطيع أحد الآن أن يصممها ويقرها ويفرضها على الآخرين .

ترى أيقدر للإدارة الأمريكية إيجاد مخرج من جهود الحلقة المفرغة . أم أن الغموض سوف يُفسَّر بمزيد من الغموض . وسوف نشهد مزيداً من مباريات التلاعب بالتعبيرات والكلمات وأكروبات الألفاظ !

انقطاع المفاوضات فى القدس وعودة الوفد المصرى قبل مرور ثمان وأربعين ساعة

لأول مرة فى الأيام القليلة الماضية يستغرقنا التفكير فى البديل الآخر لرسالة سلام لم تُقابل حتى الآن بحق قدرها من التقدير..

ويوجد حد أدنى دائماً لدى كل صاحب قضية لايمكن أن ينزل إلى ماهو دونه، فإذا اعتبرنا أن ضمانات (البقاء) لإسرائيل هى الحد الأدنى الذى لا يمكن التجاوز فيه، فإن الحد الأدنى للمطالب العربية هو العودة بالأوضاع إلى أحوال ما قبل ١٩٦٧، مع إتاحة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى العربى الذى لم يقدر له أن يمارس حقه مثله مثل باقى الشعوب فى المنطقة، بما فى ذلك الشعب اليهودى فى فلسطين والذى اختار – سياسيًّا – بأن يُسمى بدولة إسرائيل..

هل هذا بكثير أن يتفق عليه من حيث الخطوط العريضة خلال جلسات التفاوض المباشر فى القدس بحضور الأمريكيين؟

وقبل الدخول فى طرح الموضوعين اللذين سوف نناقشهما الآن أود أن أقرر شيئاً هامًّا حول اجتماعات القدس.. المتابع لمجرى المفاوضات الدبلوماسية يدرك أن إسرائيل لم تكن لترغب كثيرًا فى وجود دور أمريكى بارز فى المرحلة الحالية.. أى بوضوح أكثر ما كانت لترغب أساساً فى تواجد وزير الخارجية الأمريكى فى اللجنة السياسية التى تبدأ فى القدس..

بل متابعة أسلوب التفكير الإسرائيلى يجعلك تدرك بأنها إنما تفضل لجاناً تقليدية تظل تعمل لفترات طويلة فى المرحلة الحالية.. ولكن وجود الثقل الأمريكى، كقوة كبرى ذات مصالح حيوية تستدعى الاضطلاع بمسئوليات خاصة فى المنطقة،

سيحتم عليها أن تتدخل فى الخلافات العصبية ، سواء بالضغط أو بالنصيحة .. وعلى ذلك فإن وجود سايروس فانس سيجعل نبض العمل داخل اللجنة السياسية سريعًا .. وغير تقليدى ولا روتينى ، وبرغم الأهمية البالغة التى يشكلها البيان الدقيق الصياغة الذى ألقاه الرئيس كارتر فى أسوان . فإن فقرة هامة جدًا قد تناولها هذا البيان ، ويكاد أن يفصح عن تأييد أمريكا (القاطع) بضرورة إصدار بيان المبادئ أو النوايا الذى تصر عليه مصر كمظلة تتسع للحل الشامل وكبداية لا بديل لها من قبل الدخول فى سائر التفاصيل .. إنها الفقرة التى يقول فيها كارتر بالحرف الواحد : (إننا نعتقد بضرورة توافر عدة مبادئ أساسية لابد من تواجدها من قبل أن يتحقق سلام عادل وشامل) .

وهكذا يحدد كارتر موقف أمريكا من قبل التوجه إلى اجتماعات القدس .

وقد كانت إسرائيل تأمل فى أن تبحث اجتماعات القدس مقترحات بيجن التى يسميها (خطة السلام) .. فى حين أن مصر تصر على ضرورة الاتفاق على مبادئ السلام الشامل أولاً .

ولنناقش الآن مسألتين بالتحديد ، لهما أكبر قدر من الأهمية من حيث خطورتها على مجرى المفاوضات فيما بعد ، بل على مسيرة السلام ذاتها .

• المسألة الأولى هى بقاء قوات عسكرية إسرائيلية فى الضفة الغربية بدعوى أمن وحماية إسرائيل .

• والمسألة الأخرى هى موضوع ما يسمى بالمستوطنات الإسرائيلية وحجة (الأمن) الإسرائيلى أو بقاء إسرائيل ، وهى بلا شك سلعة تبيعها إسرائيل للعالم بكل سهولة .. فمن ذا الذى يناقش فى مسألة تتعلق بوجود ومصير ؟ ! .. هل بقاء القوات العسكرية الإسرائيلية فى الضفة الغربية لنهر الأردن هو السبيل الوحيد لضمان

أمن إسرائيل أو هو فى الواقع والحقيقة احتلال إسرائيلى (مُقنَّع) واستعمار يهدف إلى إضفاء الشرعية عليه ؟

ولسوف أستشهد هنا برأى جنرال إسرائيلى متقاعد اسمه ماتنياهو بيليد ، زار مؤخرًا مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفارد الأمريكية ، وناقشوا معه هناك هذا الموضوع فماذا قال ؟ يشهد الجنرال بيليد بأن طوبوغرافية الضفة الغربية تبيح ، بل تسهل كثيرًا ، عملية المراقبة من الخارج ، بحيث يمكن الكشف تمامًا عن أى عمليات إدخال عسكرى إلى المنطقة أو تواجد أسلحة ثقيلة .. إذن مسألة الأمن العسكرى لا تستدعى بالضرورة وجود قوات إسرائيلية على الضفة الغربية !

أما إذا اتجهنا إلى الموضوع من الناحية السياسية ونقول إن سبب التواجد العسكرى الإسرائيلى على الضفة الغربية هو من أجل كبح جماح التطرف ضد إسرائيل ، أو لمنع تصاعد عمليات النشاط الفدائى ضدها ، فقد ثبت فشل مثل هذه التجارب فشلاً تامًّا .. بل على العكس ، ثبت أن مجرد تواجد احتلال له صفة عسكرية يؤدى تلقائيًّا إلى إحياء مشاعر الكراهية ، وإلى تولّد نزعات من العنف ، بل يعتبر أهم مصادر تنمية نزعات التطرف ، ولكن إذا استعدنا أمثلة من مراحل التاريخ القريب ، فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، نجد أن السبيل الوحيد الذى ينجح فى تحويل الحركات الوطنية عن العنف هو فى إيجاد – أو فى توفر – مصالح الاستقرار لها ، أى تثنيها بالمسئولية وتكبلها باحترام القوانين الدولية بإدخالها فى إطار الشرعية ، والدول فقط هى التى يمكن محاسبة حكوماتها ، على الأقل من قبل جيرانها المباشرين ، والذين تكون لهم دائمًا حقوق الحماية لأنفسهم .

إذن موضوع البقاء العسكرى بدعوى الأمن . هو خدع للعالم ودعوى ضعيفة جدًّا وليس أضعف منها إلا دعوى (التعايش) الفريد الذى يدعون إليه فى ظل معسكرات مدنية تعيش خارج دولة إسرائيل ، ولا تخضع لسيادة الدولة التى تعيش

على أراضيها !! فلا يوجد فى نصوص القانون الدولى أى سند قانونى تستند إليه سياسة استزراع البشر من اليهود فى أراض مختلفة بالقوة فى عام ١٩٦٧ .. بل إن بيجين الذى درس القانون يعلم قبل غيره معنى أن تضع بلاده (إسرائيل) توقيعها بتاريخ ٦ يوليو ١٩٥٦ على اتفاقية جنيف إلى جانب توقيعات دول العالم الأخرى ثم تخرقها الآن خرقاً دولياً – مشهوداً – وهذا ما معناه أحد أمرين :

إما أن إسرائيل لا تحترم توقيعها .. وإما أنها لا تحترم الاتفاقيات .

ترى هل نشرت صحف إسرائيل ، وهى تتمتع بحريات شبه كاملة فى النشر على قدر ما نعلم ، تقرير « لجنة المحكمين الدوليين » الذى أعلنوه على العالم من جنيف بتاريخ ٤ يناير من هذا العام ؟ إنه إدانة كاملة مكتملة لكل الدعاوى الإسرائيلية فى حقوق الاستيطان ، ابتداء من دعوى التعويضات المجزية للأهالى من العرب .. أو بدعوى قوانين غامضة كمثل قانون استصلاح الأراضى البور والاستيلاء عليها بناء على ذلك ..

دعاوى لا تعرف الخجل

أبريل ١٩٧٨

مع التسامح الشديد ، ومع الاقتناع العقلى والنفسى بأن لا أسود ولا أبيض فى عالم البحث عن الحقيقة ، ومع التسليم بألاّ صواب بائناً ، ولا خطأ كاملا فى المنازعات الإقليمية والصراعات القومية . ومع بذل الجهود فى تفهم التركيبات المعقدة للشخصية اليهودية ، مزيجاً من إرث المعاناة ومقادير من التعويض بالتفوق والغطرسة مع كل هذه الاعتبارات مجتمعة ، ثم تستعد للنظر بعين متجردة ، وتراجع

المواقف وتحتكم إلى النصوص الصمّاء ، وترجع إلى أحكام القانون ، فسوف تزداد حيرة وتفشل فى إيجاد أى مبررات معقولة لقادة إسرائيل .

مناحم بيجين (كان) يمتاز بالصدق أو الصراحة .. فلما جلس على مقعد الحكم فقد مزيته الفريدة ، وتعلّم أو علموه كيف يغلف أفكاره الفجة ، وكيف يلبس الأحلام ثياب الواقعية .

عندما انسحب مناحم بيجين من الائتلاف الوزارى مع حزب العمل الحاكم فى عام ١٩٧٠ أعلنها صريحة .. أنه احتجاج على اتجاه الحكومة الإسرائيلية وقبولها للتفاوض وفق تفسير الانسحاب فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وعندما جاءت به الانتخابات ووضعته على رأس الحكومة الائتلافية .. حبس العالم يومها أنفاسه وخرج بقولته المشهورة : « كل شىء قابل للتفاوض ؟ » وصفق له من صفق . وارتاب فى قوله من ارتاب . ولكن الجميع قالوا هذا تراجع سياسى وبداية طيبة على أى حال !

ولكن هل حقًّا تراجع بيجين أو أنه كان يناور ؟ .. لقد ظهر بالفعل وانكشف أنه كان يعنى خداع العالم فحسب ؟ ! بعد شهور قليلة فقط من حكمه . وفى الكلمة التى ألقاها وزير خارجيته موشى ديان بمناسبة بدء الدورة للجمعية العامة بدأت خطة حكومة بيجين فى التنفيذ !

قال ديان : إن الدول العربية لم تكتسب حق السيادة الإقليمية على الضفة الغربية عند دخولها فلسطين فى حرب ١٩٤٨ ... وحتى عندما قامت الأردن بضم الضفة الغربية إليها فى عام ١٩٥٠ ، فإن هذا الضم يكسبها حق السيادة الشرعية ، وذلك باعتراف الدول العربية ذاتها ... وبناء على ذلك على حد قول ديان يكون الوجود الإسرائيلى على الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن ، وبناء المستوطنات فوق تلك الأرض ، لا يشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة (التى تمنع

تغيير الطبيعة السكانية للأراضى المحتلة) فهى ليست أرضاً محتلة لأنها لم تخضع يوماً لسيادة أحد ! !

وقد بدأت إسرائيل فى شن حملة دبلوماسية دولية تنشر من خلالها هذا التكييف العجيب وتحاول تكراره بشكل ملحوظ لعله يترسب بشكل أو بآخر فى أذهان الرأى العام العالمى ، فإذا حدث وتراجعت ولو عن بعض منه مثلا فهى تسوقه وكأنه تنازل هام أقدمت عليه ، ولابد من نظير مقابل له ... لقد بات هذا التكتيك الإسرائيلى مكشوفاً مهلهلا من فرط الاستهلاك !

وتعالوا نناقش هذه الدعوى وفق نصوص القوانين الدولية والمواثيق .

أولاً وابتداءً فإن التعامل القانونى مع الضفة الغربية بأنها أرض لا تخضع لسيادة أحد ومن ثمَّ تكون كأرض بلا صاحب هو ادعاء لا يمت إلى نصوص القوانين بأى صلة .. هذا إلاّ إذا كانت أرضاً (خالية) أى بلا شعب يعيش فوقها ، إذ أن مبدأ السيادة مستمد أساساً من الشعب الذى يعيش فوق أرض ما ...

وأما الدعوى بأن الضفة الغربية وغزة هما أراض ضمن الانتداب البريطانى على أرض فلسطين ، والتى أصبحت اليوم تضم دولتين فقط ، هما إسرائيل والأردن ، وبينهما الأراضى مثار الخلاف اليوم (كما جاء فى البحث المأجور الذى قدمه بوجين روستو) تبيح حق العيش عليها للفلسطينيين جميعاً ، سواء كانوا من المسلمين أو المسيحيين أو اليهود .. فإذن تكون المستوطنات الإسرائيلية عليها عملاً قانونيًّا مشروعاً .

وهذا رأى لا يستند إلى أساس من الواقع ولا من القانون .. فإن الضفة الغربية هى جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين العربية فى ظل الانتداب البريطانى والطابع العربى ، أو إضفاء هذه الصفة العربية ليس ادعاءً ، وإنما نابع من حقيقة لا ينكرها أحد وهى أن أغلبية الشعب الذى كان يسكن أرض فلسطين كان عربيًّا

(٧٠٪) ... وعندما دخلت الجيوش العربية حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ لنجدة الهيئة العربية العليا التى استجارت بهم احتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين ذات الأغلبية العربية إلى نصفين : يهودى ، وعربى استولت إسرائيل من خلال تلك الحرب على مزيد من الأرض يفوق نصيبها المشروع فى التقسيم .. لتبقى من فلسطين العربية الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد وُضعت الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية . ووضعت غزة تحت الإدارة المصرية . ومنذ عام ١٩٥٠ والدول العربية تعتبر الأردن محتفظة بالضفة الغربية على سبيل الأمانة حتى يتحقق الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية .. والأردن ذاتها لم تدَّعِ غير ذلك ، وإنما أبقت الوضع كما هو عليه إلى حين إيجاد حل نهائى للمشكلة .

وعلى ذلك ، فلا يمكن إيجاد أى مقارنة قانونية بين وضع إسرائيل « حالياً » ومنذ عام ١٩٦٧ على الضفة الغربية ، وبين وضع الأردن فيما سبق . والوجود الإسرائيلى على الضفة الغربية يسميه المجتمع العالمى « احتلالا » وذلك لسبب قانونى أكبر وأوضح من أن يحتمله حتى الالتزام الأمريكى التقليدى بإسرائيل ... والسبب القانونى واضح بجلاء ... فإن أهالى الإقليم ذاته ، أى الشعب فى الضفة الغربية – وأغلبيته العظمى – بل يكاد يكون كله باستثناء يهود المستوطنات من العرب .

ومزاعم « السيادة المبهمة » أو غير المحددة أو التى هى على المشاع كما يثيرها اليوم مناحم بيجين وحكومته ومن يستأجرونهم لنشر هذه الدعاوى ، يهدمها بكل سهولة حق تقرير المصير لأهالى هذا الإقليم ... فإن الشعب فى أى مكان ، ووفق كافة النصوص الدولية والقوانين والمواثيق ، ابتداء من مبادئ الرئيس ويلسون إلى ميثاق الأمم المتحدة ، وحتى وثيقة المواثيق تلك التى صدرت عن الأمم المتحدة بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على إنشائها ووقعت عليها ضمن من وقَّع إسرائيل كل هذه النصوص تؤكد أن الشعب الذى يعيش فوق إقليم ما هو الذى يقرر : السيادة

لمن ! وحق تقرير المصير لهذا الشعب العربى الفلسطينى الذى يعيش فوق ذلك الإقليم مبدأ لم تخترعه مصر ، ولا تصر على تأكيده وعلى توقيع إسرائيل عليه ابتداء إلاّ لتتأكد من جدية نوايا إسرائيل ، والتزامها حقًّا بكافة الشرائع القانونية من قبل الدخول معها فى المفاوضات وإبرام اتفاقيات ثنائية .

كأنها أرض بلا صاحب ! !

أبريل ١٩٧٨

هل تتمكن حكومة إسرائيل ، بفكرها الدينى المتطرف ، ونظريات التوسع والتعويض عن الاضطهاد العالمى باضطهادهم للآخرين هل تتمكن من تبرير هذا كله وإلباسه أثواب القانونية وتستطيع إضفاء التبريرات الشرعية .

هل تتمكن من أن تقلب الأوضاع وتتبادل المواقع . هل يتمكن مناحم بيجين أن يبدو للرأى العام الأمريكى فى هيئة الضحية ؟ .

هذا ما تستهدفه الحكومة الإسرائيلية فى هذه المرحلة فى محاولة يائسة لاستعادة التأييد الأمريكى .

ولكن حذار أن يستخف أحد بمحاولاتها الحالية . أو أن نفترض فى منطق بيجين أنه سيظل مكشوفاً عارياً ومرفوضًا بصفة دائمة خارج نطاق الإجماع العالمى الحالى . فإن الحكومة الإسرائيلية بدأت تستعد لتحرك سريع شامل يعرض وجهة نظر بيجين بإخراج جديد بدأت تحشد عقولاً وأقلاماً وتستأجر أكاديميين محترفين لتقديم الرأى والمشورة ، وإيجاد التبريرات القانونية لتساند دعاوى الحكومة الإسرائيلية ، وتحاول أن تضفى الشرعية على سياسة المستوطنات واستبقاء الضفة الغربية !

ولقد حاولت إسرائيل ، ولاتزال تحاول أن تعاود المحادثات السياسية الثنائية مع مصر.

وقد أكد السادات ، وهو فى هذا يعكس رأياً عاماً مصرياً يقف وهو أن أى اتفاق ثنائى بين مصر وإسرائيل لابد أن يسبقه أولا إعلان مشترك يتضمن تفسيراً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يضع أسساً للسلام الشامل ، يتقبلها الجميع من حيث المبدأ ، ثم تدور المفاوضات بعد ذلك على كل جبهة لمن يشاء التفاوض على جبهته ، فقد مهدنا له السبيل . ومن لا يريد التفاوض إذن فهو وما يشاء ، ويستطيع أن يعمل بالطريقة التى يراها .

وليس سراً فى أن مهمة أثرتون التى كان هدفها التوصل إلى صيغة للمبادئ يقبلها الطرفان : المصرى والإسرائيلى ، قد اصطدمت وتوقفت عند عقبة أساسية لم تكن فى حسبان أحد ، ولا حتى الحكومات الإسرائيلية السابقة . فقد رفضت حكومة بيجين مبدأ تطبيق قرار الانسحاب وفق قرار ٢٤٢ على الضفة الغربية ! ولا يزال موقف حكومة بيجين هذا والذى لا تسانده ولا توافق عليه أى حكومة فى العالم ابتداء من حكومة الولايات المتحدة هو موقفها حتى هذه اللحظات ..

وبما أن الحكومة الإسرائيلية تشعر بأنها فى موقف الدفاع عن مثل هذا التفسير للامعقول واللامقبول من أحد ، ولا حتى من الأحزاب الإسرائيلية الأخرى خارج كتلة ليكود . فإن هدف الحكومة إذن لابد أن يكون هو : كيف تقلب الصورة . وكيف تغير الأوضاع وتتبادل المواقع وتصبح هى الضحية ! !

لذا تستهدف الآن ما يلى : أن تبدو أمام العالم وكأنها تريد وتلح للتفاوض مع مصر. وأن مصر هى التى ترفض !

ثم شيئاً آخر أهم من هذا ، وهو إضفاء الشرعية والقانونية على مواقفها ، وكيف تبدو الأمور وكأن التعنت مصرياً وليس إسرائيلياً .

ولنقرأ معاً منطق ليكود . وحجج بيجين تلك التى سوف ينشرها ويذيعها فى أمريكا طولاً وعرضاً فى جولة يقوم بها بمناسبة الاحتفالات بمرور ثلاثين عاماً على إنشاء دولة إسرائيل حكومة بيجين بدأت تذيع الآن فى أمريكا ، وعلى أوسع نطاق ، أنهم وضعوا على مائدة المفاوضات مع مصر عرضاً بالتنازل عن سيناء يفوق ما قدمته من قبل أى حكومة إسرائيلية سابقة .... ذلك نجد أن السادات ليس له صفة رسمية إلا للتفاوض باسم مصر ، وحول جبهة سيناء فقط ، ولكنه يصر ولا يريد أن يتفاوض حول الجبهة المصرية قبل أن تقدم إسرائيل تنازلات فى الضفة الغربية ... وهكذا يكون السادات هو العقبة فى سبيل المفاوضات وليس بيجين . ومصر هى التى تمثل التعنت .. وليست حكومة إسرائيل !

وأستاذ قانون فى جامعة ييل الأمريكية ، اسمه يوجين روستو ، كان وكيلاً سابقاً لوزارة الخارجية الأمريكية فى الستينيات .. يبدو واضحاً أنهم كلفوه بتقديم بحث قانونى يقوم فيه (بتفصيل) تكييف قانونى خاص للضفة الغربية وغزة ، بحيث يناسب تماماً التفسير الذى خرج به على العالم مناحم بيجين ....

فما هو هذا التفسير ؟

(إن الضفة الغربية وغزة تختلفان تماماً فى وضعهما عن الوضع فيما يختص بسيناء ، فهما ليسا بأراضٍ معترف بها لأى دولة ذات سيادة .. وإنما هما أجزاء من أراضى الانتداب « البريطانى » على فلسطين . وهذه منطقة من الشرق الأوسط كانت حتى عام ١٩٤٦ تتضمن ما يعرف اليوم بالأردن وإسرائيل ، وبينهما الأراضى مثار الخلاف اليوم : الضفة الغربية ، وغزة) .

والانتداب معناه القانونى هو حالة وصاية ذات صبغة دولية ، .. وبما أن أرض الانتداب هذه هى فلسطين . وهؤلاء الذين لهم حق العيش عليها هم الفلسطينيون

سواء كانوا من المسيحيين أو من المسلمين أو من اليهود .. وبما أن الأردن قد احتفظت بالضفة الغربية فيما بين أعوام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ ولم تعترف أى دولة خلال ذلك بالسيادة الأردنية عليها بما فى ذلك الدول العربية .. فإن إسرائيل بناءً على ذلك يكون لها فى هذه الضفة وفى غزة ما لا يقل عمّا للأردن فيهما !

وبما أن إسرائيل قد احتلت المنطقة فى عام ١٩٦٧ نتيجة حرب دفاع عن النفس وأنا نفسى (أى صاحب البحث المسمى بيوجين روستو) قد حملت إلى الملك حسين رسالة من إسرائيل إليه ، عبارة عن وعد بالحصانة إذا لم يشارك فى تلك الحرب ولكنه لم يفعل . ولو كان قد ظل بعيداً عنها لكان قد احتفظ بالضفة الغربية وبالقدس القديمة أيضًا حتى اليوم ! ! وأما إسرائيل فهى لم تحاول قطّ أن تضم إليها الضفة الغربية ولأسباب ديموجرافية (سكانية) لأنها لا تستطيع أن تضمها بسكانها إليها وتظل دولة يهودية !

وبذلك – وهو المهم – أن الإدارة الأمريكية ببساطة تكون مخطئة أشد الخطأ عندما تعتبر أن المستوطنات الإسرائيلية على الضفة الغربية غير شرعية ! ! فإن الانتداب له صفة الأمانة الدولية المشروعة لصالح سكان فلسطين جميعاً – يهودًا وعرباً ... وللإسرائيليين الحق فى الاستقرار هناك حتى يتم التفاوض بين الأردن وإسرائيل حول الأوضاع الجغرافية فى تلك المنطقة ! ! .

أى أن بيجين ومَن وراءه يريدون أن يقنعوا الرأى العام بأن تلك هى أرض لا صاحب لها . وسننشر الرد القانونى المناسب على كلام أستاذ جامعة (ييل) ذلك (الترزى) الذى يقوم بتفصيل الأسانيد القانونية على مقاس دعاوى مناحم بيجين .

التعريف القانونى لحرب الدفاع عن النفس

أبريل ١٩٧٨

اتجهت الحكومة الإسرائيلية فى هذه الآونة إلى استئجار مفكرين وأكاديميين وعدد من أصحاب الأقلام فى أمريكا لتبرير هذه السياسة على نطاق واسع ..

تمهيداً للجولة التى يعتزم القيام بها السيد مناحم بيجين بأنحاء أمريكا فى أواخر شهر أبريل . بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على قيام دولة إسرائيل ، ويلقى خلالها ما لا يقل عن ثلاثة عشر خطاباً سياسيًّا ، سيحاول فيها أن يبدو (ضحية) لإدارة كارتر ! ويا يهود العالم اتحدوا إذن .. فليس ما يدعو اليهود ، دائماً وفى كل الأوقات أن يتّحدوا ، كمثل أن تلوح فى الأفق شبهة لاضطهاد يتعرض له أى منهم ظالماً كان أو مظلومًا !

والمعروف أن أفكار كتلة ليكود وسياسة حكومة بيجين لا تلقى الآن قبولاً كاملاً حتى بين الأصدقاء التقليديين لإسرائيل فى أمريكا ، ولا تجد إجماعاً بين اليهود الأمريكيين ولا فى داخل إسرائيل ولا حتى تحظى بذلك داخل الائتلاف الحاكم !

ولأن الباطل قد أخذ يتمسح الآن فى الأسانيد القانونية . فقد اتجهت إلى اثنين من الخبراء الدبلوماسيين المتخصصين فى دراسات القانون الدولى : الوزير المفوض دكتور نبيل العربى مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية والمستشار دكتور حسين حسونة ، وله مؤلف قامت بنشره إحدى دور النشر الأمريكية فى نيويورك (عام ١٩٧٥) ويحوى فصولا فى « النواحى القانونية للحروب المتتابعة مع إسرائيل » .

وكان التساؤل الأول :

حرب الدفاع عن النفس ... ما هى . هل توجد حقًّا أسانيد قانونية تبيح لدولة

ما أن تشن حربا على دولة أخرى بحجة الدفاع عن النفس .. خاصة أن هذه دعوى كررها مناحم بيجين مراراً متعللاً بذلك أن حرب ١٩٦٧ إنما كانت (حرباً دفاعية) ومن ثمّ لا ينطبق عليها مبدأ « عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق القوة » .

وهذا هو الرد القانونى .

حق استخدام القوة فى حالة الدفاع عن النفس ، والتى وردت فى الفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، قد اشترطت وحددت وكبلت مفهوم الدفاع عن النفس وفق مايلى :

١ – وقوع عدوان فعلى يتطلب الدفاع عن النفس .

٢ – لا يجوز استخدام القوة إلاّ لفترة زمنية محددة إلى أن يتدخل مجلس الأمن لإعادة الوضع إلى ما كان عليه .

٣ – لا يجوز للدولة التى تستخدم القوة للدفاع عن نفسها إلاّ أن تستخدمها (بالقدر) وفى الحدود المناسبة للعملية الأصلية التى تعرضت لها .. أى لا يجوز أن تستخدم القوة العسكرية المنظمة بشكل واسع بشن حرب شاملة ، ثم تدعى بأنها كانت حالة دفاع عن النفس !

فإذا طبقنا هذه (القيود) الموضوعة فى بند استخدام القوة للدفاع عن النفس نجد أنها لا تنطبق على شن إسرائيل للحرب ضد مصر فى عام ١٩٥٦ ولا فى عام ١٩٦٧ .

نأتى إلى حرب ١٩٦٧ وهى التى شنتها إسرائيل وهى تدّعى استخدامها لحق الدفاع عن النفس ضد أعمال عدوانية (مسبقة) قامت بها مصر ضدها ، وهى إغلاق مضايق تيران ، وسحب قوات الطوارئ الدولية .

وعلى افتراض أن إسرائيل اعتبرت هذا الإجراء المصرى بمثابة عدوان عليها

فلجأت إلى الدفاع عن النفس فإن هذا يبيح لها فقط إنهاء (العدوان المفترض عليها) فقط ، ولكن لا يخول لها بأى حال (الغزو) واستمرار احتفاظها بالأراضى التى قامت بغزوها .. هذا بالإضافة إلى أنه بمجرد استخدام القوة كان يجب قانونيًا أن تلجأ إلى مجلس الأمن لكى يتدخل ويوقف إجراءات العدوان الذى تدعيه . ولكن مبدأ الدفاع عن النفس لا يتضمن حق الاستيلاء على أراضٍ والاحتفاظ بها .

إذ كيف يسمح القانون الدولى للخصم بأن يكون طرفاً وحكماً فى ذات الموضوع كما فعلت إسرائيل .. ثم يدعى بيجين أن القانون الدولى أو ميثاق الأمم المتحدة يساندها لأنها حرب دفاع عن النفس !

ثم .. مناقشة لقانونية تلك الأعمال العدوانية التى تدعى إسرائيل أنها وقعت ضدها من مصر.. وهى إغلاق خليج العقبة ومضايق تيران .. إنها – قانونيًا – ليست بعدوان ، وإنما « إعادة للوضع الذى كان قائماً قبل عام ١٩٥٦ ، أى قبل الغزو الإسرائيلى الفرنسى البريطانى » .

وتشرع إسرائيل حجة أخرى فى مبدأ الدفاع عن النفس .. فتدعى أن مصر قد حشدت قواتها فى سيناء ومنطقة العقبة وفى غزة ، وبهذا يتوافر شرط الاستعداد لشن العدوان . أو ما يندرج فى حالة Anticipatory self- defence

ولكن هذه نظرية خطيرة . وقد رفضتها أغلب دول المجتمع الدولى ، لأنه وفق هذا المفهوم قد تبادر أى دولة بشن الحرب على جارتها لأهون الأسباب ، مما يهدد العلاقات الدولية بجعلها دائماً عرضة للاشتعال .

ولقد حشدت مصر بالفعل قواتها ولكن بغرض تخفيف ضغط الحشود العسكرية الإسرائيلية على سوريا . وثابت فى كافة التصريحات الإسرائيلية – فى ذلك الحين – تهديدها العلنى والرسمى لسوريا . ومصر فى ذلك الموقف كانت تلتزم بمعاهدة دفاع

مشترك مع سوريا ، وكذلك بمعاهدة دفاع مشترك بين دول الجامعة العربية ، وبمقتضاها يكون تهديد أى دولة عضو يعتبر تهديداً للأطراف الأخرى .

« ثم إن مصر قد أعلنت – عسكرياً – فى خطاب رسمى بعث به رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية فى ذلك الحين بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٧ ، بعث به إلى قائد قوات الطوارئ الدولية وسجل فيه رئيس الأركان المصرى – أن الحشود المصرية هى لأغراض الدفاع فقط وليست بحشود هجومية » (المادة القانونية مستمدة من كتاب دكتور حسين حسونة بعنوان : النواحى القانونية للحروب مع إسرائيل) . إذن فإن مبدأ استخدام القوة للدفاع الشرعى عن النفس مستبعد تماماً فى شن إسرائيل للحرب عام ١٩٦٧ .

أما بالنسبة لحرب ١٩٧٣ ، فقد استخدمت مصر وسورية القوة فعلاً وفق مبدأ الدفاع عن النفس ، فهما لم يستخدما مبدأ القوة ضد أراضٍ إسرائيلية ، وأنها ضد وجود قوات إسرائيلية على أرض مصرية وسورية . إذن الغرض هنا هو « تحرير » هذه الأراضى من الوجود الإسرائيلى يعتبر استناداً قانونياً مشروعاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، لأن استخدام القوة جاء بناءً على وقوع عدوان فعلى وليس (مُفترضاً) ، وإنما له وجود قائم فى شكل احتلال عسكرى متواصل . أى أن تكييفه قانونياً هو : (أنه عدوان متصل) وبالتالى يحق لمصر وسوريا استخدام القوة لإنهاء هذا العدوان ، خصوصاً بعد أن لجأتا إلى مجلس الأمن وعجز هذا عن إنهائه منذ عام ١٩٦٧ حتى أكتوبر ١٩٧٣ .

والدليل على شرعية استخدام حق الدفاع عن النفس لمصر وسوريا فى شن حرب ١٩٧٣ أنه ما من دولة قد أثارت عدم شرعية هذا الحق باستثناء إسرائيل فقط . وبذلك يكون العالم هو الذى حكم بعدم جواز استيلاء إسرائيل على الأراضى عن طريق القوة ، وذلك فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . أى بمعنى آخر

عدم شرعية ولا قانونية استخدامها لحق الدفاع عن النفس ، ويكون نفس هذا المجتمع العالمى قد أقر – ضمناً – بشرعية استخدام مصر وسوريا لهذا الحق عند عرض الموضوع على مجلس الأمن فى عام ١٩٧٣ ، فأصدر القرار ٣٣٨ والذى هو تعزيز للقرار ٢٤٢ ..

الدبلوماسية الأمريكية تحاول دفع حركة المفاوضات

يونيه ١٩٧٨

وجدت لزاماً أن نعرض ونستوضح أمر هذه الأسئلة الأمريكية التى ورد أمرها ، وتردد ذكرها ، وذاع وشاع صيتها ، فى حين أن الحكومة الإسرائيلية ومنذ ذلك الوقت لم تزل تنعقد من أجلها كل أسبوع وتنفض دون أن تتوصل إلى ردٍّ أو تستقر على إجابة .

.. ولابد أن يتساءل أىٌّ منا : ما هى تلك الأسئلة العويصة التى تستغرق كل هذا الأخذ والرد والمناقشة والاختلاف بين أعضاء الحكومة الإسرائيلية ؟ . أهى مجرد أسئلة للاستفسار وتوضيح بعض النقاط كما أعلنت واشنطن ؟ أم هى أسئلة امتحان صعبة وُضعت أمام تلميذ (فهلاو) يخشى على حقيقته أن تنكشف ، وعلى الغموض الذى يستّره أن يفتضح .

ما هو سر الحيرة الإسرائيلية التى لم يتوقعها أحد ، وخاصة دوائر واشنطن التى بعثت بهذه التساؤلات وأعلنت فى حينها أنها تنتظر ردًّا إسرائيليًّا خلال أسبوع من تاريخه : ويمر أسبوع .. وأسبوع .. وأسبوع .. وأسبوع .

و . . . تعالوا نبحث ونستكشف طبيعة هذه الأسئلة الأمريكية ، وبعضاً من

تفاصيلها ، إنّ التساؤل الذى تقدمت به أمريكا إلى إسرائيل حول الضفة الغربية يقوم على شقين : الشق الأول أو التساؤل الأول هو :

هل تلتزم إسرائيل بعد مرور السنوات الخمس من الحكم المؤقت فى الضفة الغربية ، والذى اقترحه مناحم بيجين فى مشروعه ، أن تقرر بوضوح عندئذٍ « الوضع النهائى » للحكم فى ذلك الجزء من الأرض ؟ ..

والشق الثانى هو عن التصور الإسرائيلى « للسبل » التى يمكن عن طريقها تحقيق مثل هذا الوضع النهائى للحكم الذى تراه إسرائيل .

وكان بيجين قد تقدم بمشروع حول مصير الضفة الغربية ، هذا الذى تدور حوله هذه التساؤلات .. وملخص مشروعه هو أن توضع الضفة الغربية تحت حكم مشترك بين إسرائيل والأردن وممثلين عن الضفة الغربية يتولون خلالها حكماً ذاتيًا – محدوداً – وذلك لمدة خمس سنوات ، يُعاد بعدها تقييم الوضع على أن يختار الشعب هناك بين الانضمام إلى إسرائيل أو الانضمام إلى الأردن .. هذا على أن يستمر التواجد العسكرى الإسرائيلى فى مراكز على طول نهر الأردن .. على أى الأحوال وفى كل الأحوال .. وهذا ما رفضته مصر منذ البداية .

وواشنطن تشعر أن بالإمكان تحقيق اتفاقٍ حول حكومة مؤقتة فى الضفة الغربية لمدة تستغرق خمس سنوات – مثلا – كما جاء فى خطة أو مشروع بيجين . هذا إذا ما وعدت إسرائيل أن تلتزم بقرار محدد ،واضح حول وضع الضفة الغربية فى ختام تلك السنوات الخمس ، إلاّ أنه – وبغير هذا الالتزام – سوف ينظر إلى هذا النظام المؤقت بريبة وبشك ، باعتباره غطاءً لاستعمار اسرائيلى مستمر !

ولقد سبق واقترحت واشنطون عندما زارها كل من بيجين وديان أن يجرى « استفتاء » فى نهاية تلك السنوات الخمس ، ولكن بيجين اعترض على هذا الاقتراح خوفاً من أن يؤدى هذا إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة .

والغريب فى الأمر ، أن التساؤلات الأمريكية تلك التى دار حولها الجدل والنقاش داخل الحكومة الإسرائيلية ، والتى تبدو من فرط الحيرة والتردد حولها كأنها أسئلة عويصة .. إنما تمت صياغتها الأمريكية بدقة وحرص شديدين إلى الحد الذى يتيح للإسرائيليين الإجابة عليها بدون التغاضى عن مواقفهم المبدئية .. مثلا لم يُسئل الإسرائيليون إذا ما كانوا يلتزمون منذ الآن بمبدأ الانسحاب من الضفة الغربية خلال خمس سنوات ، وإنما سُئل الإسرائيليون مجرد ما إذا كانوا يلتزمون « بإقرار موقف » أو تحديد موقفهم بعد مرور خمس سنوات من الحكم المؤقت .. وحتى لا يترك موضوع « السيادة » على الضفة الغربية مُعلّقاً إلى ما لا نهاية . فإن فكرة أو تحديد مدة زمنية معينة تمر كفترة انتقال مؤقت ربما تبدو كنقطة الاتفاق الوحيدة فى الموقف حول الضفة الغربية .. ولكن تبقى نقطة الخلاف الأساسية وهى : ماذا بعد ذلك .

وبدا سر الحيرة والخلاف داخل نطاق الوزارة الإسرائيلية ليس حول ما يسمى بالتنازلات بقدر ما هو خلاف حول محاولة أن يبدو الرد الإسرائيلى إيجابياً أو مقنعاً لواشنطون . فإن الوزراء الإسرائيليين يدركون جيداً معنى أن تبدو الحكومة الإسرائيلية مسئولة عن انهيار المحاولات الحالية لإعادة مجرى التفاوض مع مصر . بمعنى أنه لا يوجد خلاف جوهرى بين الائتلاف الحاكم ، وإنما الخلاف مع بيجين هو على التكتيك فقط !

ولتأكيد هذا الرأى أسوق هنا فقرة أنقلها حرفياً عن مجلة « الرأى العام » التى تصدر بانتظام فى أمريكا (عدد مايو – يونيو ١٩٧٨) وبها مقال لنائب مدير معهد جالوب لقياس الرأى العام ، واسمه اندروكوهات ، ويقول فيها بالحرف الواحد : إن التعاطف الأمريكى مع إسرائيل قد انزلق من ٤٦ ٪ إلى ٢٣ ٪ أى بنسبة ١٣ ٪ مرة واحدة وذلك فى الفترة ما بين أكتوبر ١٩٧٧ (أى الشهر الذى سبق زيارة السادات للقدس) إلى مارس ١٩٧٨ ..

وبرغم أن الاستطلاعات تؤكد أنه لايزال هناك متبق من مخزون العواطف والتأييد لإسرائيل فى وجدان الأمريكيين .. فإن تآكل نسبة ١٣٪ مرة واحدة خلال فترة لا تزيد على ستة شهور أو سبعة هى أمر لا يمكن أن يُستهان به .. – وأنا أنقل حرفيًا عن مجلة الرأى العام – (هذا هو أكبر وأعمق تحول حاد سجلته مراكز قياس الرأى العام فى أمريكا فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى.) .

إن أندروكوهات يقرر أنه إذا كانت مبادرة السادات هى العامل الأول فى هذا التحول عن إسرائيل ، فإن العامل الثانى هو « نمو شعور عام فى أمريكا أن إسرائيل هى حاليًا الطرف الأكثر تعنتاً فى مفاوضات السلام » .

وهذا العامل هو الذى يسبب حاليًا كل هذه الحيرة والتردد داخل صفوف الحكومة الإسرائيلية ، وليس إلاّ ذلك ، فالخلافات فيما بينهم ليست جوهرية !

عجلة السلام تتحرك

يوليو ١٩٧٨

أخيراً تحقق لعجلة المفاوضات السياسية أن تدور مرة أخرى بعد انقطاع دام منذ يناير ١٩٧٨ ، وفشلت خلال ذلك كل الجهود الأمريكية التى بذلت من أجل معاودة انعقادها .

وفى لندن بدأت هذه المرحلة على مستوى وزراء خارجية الدول الثلاث ، ومن نقطة متقدمة نسبيًا عن المرحلة السابقة برغم أن كُلاً من مصر وإسرائيل لم يغير أحدهما من موقفه .

لا مصر قبلت مشروع بيجن للحكم الذاتى المحدود للضفة الغربية وغزة ، ولا

بيجن تزحزح عن موقفه حتى الآن ، ولا أجاب على الأسئلة الأمريكية بوضوح يكفى بأن تكون إجابته منطلقاً لصياغة مبادئ الحل الشامل . لهذا كانت مهمة صعبة إقناع مصر للجلوس مرة أخرى مع إسرائيل فى مفاوضات سياسية لا طائل وراءها مع هذا التشدد الإسرائيلى ..

وأخذت الجهود الأمريكية تواجه طريقاً مسدوداً بالفعل بعد الرد الإسرائيلى الذى لم يحمل أى إجابات واضحة على الأسئلة الأمريكية ، وفشلت المحاولة مع إسرائيل ، التى كان الأمريكيون يعولون عليها كثيرًا . عندئذٍ لاح فى الأفق ضوء جديد . أعلن الرئيس السادات فى أحد الأحاديث الصحفية التى يدلى بها بفكرة عامة عن مقترحات مصرية حول الضفة وغزة فما إن نُشر هذا الحديث حتى بادرت إسرائيل فى الحال برفض « المشروع المصرى » ، كما أطلقت عليه من قبل أن تعرف أى تفاصيل عنه ، بل حتى قبل أن يكتمل . بدا الموقف الإسرائيلى ضعيفاً فى مبادرته بالرفض ، هزيلاً بعد أن تهرب من الأسئلة الأمريكية .

وعندما بدا هذا التحرك المصرى أنه قد يصلح فعلا أن يكون المخرج الذى يفتح الطريق مرة أخرى إلى جلوس الطرفين معًا إلى مائدة المفاوضات أعلنت الإدارة الأمريكية أنها مهتمة بالاطلاع على المشروع المصرى مكتملاً .. وأنها – أى الإدارة الأمريكية – سوف تمضى فى طريق توصيله رسميًا إلى إسرائيل . ولكن بقيت بعد ذلك عقبة مهمة : إذا كانت إسرائيل قد رفضت مبدئيًا المشروع المصرى ، وإذا كانت مصر لا تزال ترفض مشروع بيجن ، إذن فكيف يمكن اقناعهما باستئناف المفاوضات السياسية ؟ . كانت الأنباء فى تلك الأثناء قد تسربت إلى الصحف ووكالات الأنباء – وربما عن عمد – بنبأ الإعداد لمؤتمر ثلاثى بين وزراء خارجية مصر وإسرائيل وأمريكا . يعقد فى لندن . لكن معظم المراقبين السياسيين فى العالم توقعوا أن حكومة إسرائيل لن تقبل حضور هذا الاجتماع ، مادامت مصر ماضية فى

استكمال مشروعها ، وأمريكا تفسح المجال لتقديمه . فإن حضور إسرائيل معناه أنها تقبل المشروع المصرى ، وهكذا بدت الأمور كأنها اتخذت من جديد طريقاً مسدوداً .

وكان لابد للجهود الأمريكية أن تجد مخرجاً جديداً لهذا الإشكال الطارئ على فكرة الاجتماع الثلاثى التى بدت ناجحة من حيث المبدأ .

إذن فلتبحث الإدارة الأمريكية عن « أسلوب » أو طريقة تتغلب فيها على الصعوبة التى تضعها إسرائيل . بقبول أو عدم قبول المشروع المصرى .

وبالمناسبة فإن الأسلوب أو الصيغة أو الشكل كل هذه تعبيرات لها مكانها وأهميتها فى ظل الظروف الحساسة دائماً ، والتى تصاحب أى مفاوضات . حتى أن « الشكل » قد يعطل ويؤجل ، بل ربما يلغى أحياناً مرحلة هامة فى جوهر المفاوضات . هكذا عثرت – أخيرًا – الإدارة الأمريكية على الأسلوب الذى يصعب من خلاله أن يعترض عليه أحد للحضور بدعوة من كارتر .. ويحملها نائبه المقرب إليه مونديل إلى السادات ومناحم بيجن . وفيها يدعو كارتر أن يقبل كلٌ من الرئيسين أن يبعثا بوزيرى خارجيتهما لعقد اجتماع مشترك مع وزير الخارجية الأمريكى سايروس فانس ، وذلك فى لندن يوم الاثنين الموافق ١٧ يوليو ١٩٧٨ ، وإذا رفض بيجن عندئذٍ فإنما هو يرفض دعوة من كارتر ، فليتحمل إذن رئيس وزراء إسرائيل نتائجها أمام الرأى العام ، سواء فى بلاده أو فى أمريكا .

أما عن حضور وزير خارجية إسرائيل تلبية لدعوة من الرئيس الأمريكى فهذا الحضور لا يكون مرتبطاً مبدئيًا بقبول المشروع المصرى أو عدم قبوله .

وجاء مونديل ليطلع على المشروع المصرى ويصحب معه صورة منه إلى واشنطن لتوصلها بدورها إلى إسرائيل .

وهكذا بهدوء وبدون ضجة وبالتدرج استؤنفت المفاوضات السياسية من جديد

بحضور أمريكا . لا هى استئناف للجنة سياسية ، ولا هى فى القدس ، ولا فى القاهرة . ولم يغير أحد الطرفين من مواقفهما ، ومع ذلك فقد تحقق شىء وهو الجلوس وجها إلى وجه ، واستطلاع النوايا مرة أخرى بطريق تفاوض مباشر.

وأمامهم المشروعان : المصرى والإسرائيلى معاً على مائدة التفاوض .

والدبلوماسيون المحترفون يعلمون جيداً أن عملية التفاوض مع وجود عوامل متعددة وتوافر عناصر وبدائل للأطراف المشتركة ، يؤدى إلى تقدم أسرع . ويساعد على التقريب فى وجهات النظر ، وتقديم حلول لعبور الفجوات بين الطرفين . وقد كان .

مؤتمر ليدز

يوليو ١٩٧٨

إنه لأغرب مؤتمر يمكن أن يتوقعه أى صحفى على الإطلاق .. فلم يحدث أن عرفنا أو سمعنا عن اجتماعات أو مؤتمرات من قبل ضرب حولها مثل هذا الحصار .. قلعة حصينة بكل ما تحمل الكلمة من معانى الحصانة التاريخية المنيعة فى البنيان ، ومن أشكال الحصانة العصرية ووسائل الأمن الحديث ! وكانت النتيجة .. اجتماعات من وراء الجدران ، حتى أنه لم تسجل أى كاميرا عالمية صورة لهذا اللقاء حول المائدة البيضاوية التى سمعنا بها فى القاعة الكبرى التى كانت المكان المفضل لجلوس الملك هنرى الثامن ملك إنجلترا المزواج .

كل ما خرجت به صحف العالم لقطة أو لقطتان فاترتان لوزراء الخارجية الثلاثة قبل بدء الاجتماع الأول . ويكفى أن أقرب نقطة للتجمع الصحفى العالمى الذى

احتشد هناك كانت على بُعد حوالى ثلاثمائة متر من القلعة الحصينة التى لا يزال يحيط بها خندق مغمور بالمياه ! فندق صغير بقرية (هولنجبورن) تقطع له مسافة لا تقل عن أربع ساعات بالسيارة من قلب لندن ذهاباً وإياباً فى كل يوم .. لتقضى الصحافة يومها فى الترقب وتبادل الإشاعات حتى يأتى مبعوث من القلعة . متحدث رسمى يتحدث باسم أحد الوفود .. هذه صورة عامة للجو الخاص الذى أحاط بهذا الاجتماع (المتجهم) .

وفى حقيقة الأمر ، اجتماعات ليدز تنحصر فى اجتماع واحد جوهرى وهام ، وتحددت بعده النتيجة وهى : لا نتيجة للاجتماع .

وقد بعثت الوفود الثلاثة بالفعل ، بعد الاجتماع الأول بمتحدث رسمى عنها ليعلن عن موقفها . بعد الاجتماع الأول مباشرة . أما الاجتماع الثانى – بعد الظهر – فقد حضرته الوفود الثلاثة جزئياً .. فقد كان احتفاظاً للمظهر الشكلى فقط ، وبناء على إلحاح من أمريكا ، حتى لا يُقال إن ما سمى (بالمؤتمر) قد تمخض عن اجتماع واحد فقط ! أما فى اليوم التالى فقد تعذر الجمع بين الوفدين : المصرى والإسرائيلى مرة أخرى حول مائدة الاجتماعات .. وعلى ذلك اضطر (فانس) أن يقوم بالمحادثات ثنائياً – مرة مع إبراهيم كامل فى الجناح المصرى بالقلعة ، ومرة مع ديان فى جناحه . ولم يجتمع الوفدان المصرى والإسرائيلى باستثناء ذلك إلا على موائد الغداء والعشاء ، وبدعوة من سايروس فانس والوفد الأمريكى ..

وهذه هى الحقيقة التى يمكن أن نلخصها فى أن اجتماعاً واحداً هاماً استغرق ثلاث ساعات ونصفاً كان كافياً لكى يلقى ضوءاً شديداً هذه المرة على حقيقة المواقف ، ومضمون النوايا لكل من مصر وإسرائيل بشهود أمريكا !

وقبل أن أسرد لكم ما حدث فى تلك الجلسة الهامة أود أن ألفت النظر أولاً أن كل طرف من الأطراف الثلاثة التى شاركت فى هذا الاجتماع ، وهى مصر وإسرائيل

وأمريكا ، قد جاء إلى هذا الاجتماع وفى ذهنه تصور خاص وهدف معين .

مصر ذهبت إلى هذا الاجتماع لأنه لا يتناقض مع الخط الأساسى الذى وضعته . دعوة من أمريكا لحضور « اجتماع » مشترك ثلاثى لمناقشة الأفكار المكتوبة وجهًا لوجه بأسلوب مباشر.

الإدارة الأمريكية تعتقد أن هذا هو الأسلوب الوحيد الذى قد يؤدى إلى نتائج .. وزير الخارجية يرأس وفدًا ويذهب لمناقشة المشروع المصرى وشرحه والاستعداد لكافة التفصيلات والاستفسارات .. وحتى يمكن فيما بعد إصدار إعلان مبادئ الحل الشامل ، وبالتالى الدخول فى المفاوضات المباشرة .

أما الوفد الإسرائيلى فقد ذهب بمفهوم مختلف وأهداف أخرى .. ديان جاء بمشروع بيجين « القديم » وحاول صرف النظر عن موضوع إعلان مبادئ الحل الشامل ، والبدء من نقطة جديدة و .. أن تبدو هذه الاجتماعات وكأنها مفاوضات حقيقية تستأنف بين مصر وإسرائيل ..

وقد تأكد هذا الاختلاف منذ الجلسة الأولى .

وبرغم أن الوفود الثلاثة تتفق على أهمية هذه الجلسة فإن كلاً منهم يرى أهميتها من وجهة نظره الخاصة .

مصر ترى فى أهميتها :

• أنها شرحت تفصيليًا وبإفاضة مشروعها ومقترحاتها الخاصة بكل ترتيبات الأمن (للجانبين) الإسرائيلى والعربى أيضًا ...

• أن وزير الخارجية الأمريكى كان يشهد هذا العرض الحى المكتمل الدقيق الشامل لكل التفاصيل أمامه ويسجل .

• أن هذه الجلسة كانت كافية لكشف موقف حكومة بيجين على حقيقته . فقد أفلت لسان (ديان) قرب نهاية الجلسة بجملة كانت هى بمثابة « ومضة » للموقف

الحقيق لإسرائيل .. وذلك عندما قال ما معناه إنه لا يوجد ضمان آخر فى العالم يوازى لدينا ضمان الأرض !

إن هذا ما جعل وزير الخارجية المصرى يبعث بمتحدث رسمى بعد الجلسة الأولى مباشرة ، ليعلن أمام الصحفيين وباسم الوفد المصرى وبوجه متجهم أن موقف إسرائيل كما هو لم يطرأ عليه أى تعديل . وأن الفجوة بالتالى لاتزال متسعة ... أى بمعنى آخر لم يحدث أى تقدم !

ومعنى هذا ، ووفق التعليمات لدى الوفد المصرى ، أنه ما لم يحدث تعديل جديد فى الموقف الإسرائيلى يستحق الجلوس مرة أخرى من أجل بحثه ، فلا داعى لمظاهر وشكليات ليس لها مضمون ! ولهذا السبب وبداهة فإن وزير الخارجية المصرى لم يعلن هناك أن مصر قد وافقت مبدئيًا على عقد اجتماع ثلاثى جديد قبل أن يطرأ تغيير أو تعديل فى موقف حكومة بيجن حول عدم انسحابها من الضفة وغزة .

ولهذا السبب أيضاً ، ولأن وزير الخارجية المصرى لم يعلن قبول مصر عقد لقاء آخر مع إسرائيل ، فإن سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكى ، عندما عقد مؤتمرًا صحفيًا أعلن عن اعتزامه زيارة الشرق الأوسط خلال أسبوعين ، وقد استخدم لفظاً دقيقًا ولبقاً للتعبير فقال : « إننى أتوقع أن تكون هناك محادثات أخرى فى الشرق الأوسط على نمط هذه الاجتماعات » .

وقد سارع ديان بقبول ذلك وأعلن موافقة حكومته فورًا ، أولاً لأن هذا القبول الفورى يعكس انطباعاً بأن إسرائيل مُقبلة على أى محاولة للتفاوض ، وأن مصر هى التى تقطع التفاوض فى القدس . ثم لا ترحب بالاجتماع مع القادة الإسرائيليين . ولا تبادر بالموافقة على عقد اجتماع جديد .

وقد سألت وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل أن يفسر هذه النقطة فقال : إن

حكومة إسرائيل تحاول حالياً أن تضلِّل العالم ليظن أنها تجلس وتجرى حواراً وتحاول أن تتفاوض من أجل السلام . ولكن ما يحدث فى داخل الاجتماعات يؤكد غير ذلك . وقد وضح من خلال الجلسة المستفيضة التى تم خلالها شرح واف شامل لكل تفاصيل المشروع المصرى . ولكن بعد كل ما عرضناه من أدق التفاصيل للإجراءات التى تسد كل المنافذ أمام ما يسمى بالأخطار التى تحيط بإسرائيل ، فإن وزير الخارجية الإسرائيلى يقول فى النهاية – وأمام سايروس فانس والوفد الأمريكى – إننا لن نأخذ بضمان آخر غير الأرض ! وكأننا نتعامل مع من يقول بطريق ملتوٍ : لا تتعب نفسك فى أى اجتهاد ، لأننا لن نقبل ولن نرى بديلا فى الأمن عن الأرض . عندئذ قال إبراهيم كامل هذه مراوغات من حكومة بيجين . مجرد « مظهر » شكلى لحوار يجرى أمام العالم ليقنع أنه يرغب أو يسعى للسلام . فلماذا نساعد إسرائيل لإعطاء مثل هذا الانطباع الكاذب على العالم فى حين أنها فى الحقيقة لم تغير موقفها منذ اجتماع بيجن فى الإسماعيلية . يوم ٢٥ ديسمبر الماضى .

وأما وجهة النظر الأمريكية فترى أن اجتماعات ليدز قد أدت الغرض منها برغم أن مصر ترى أنها لم تؤد إلى نتيجة .

إذن كيف ترى أمريكا أن هذه الاجتماعات قد أدت دورها ووضعت – على حد تعبير فانس – أساساً لما يمكن أن يسمى « فيما بعد » بالمفاوضات .

الوفد الأمريكى يعتبر تلك الجلسة الهامة إنجازاً لم يتحقق مثله من قبل . كيف ؟ يُقال لك : إن هذه أول مرة يحدث فيها أن تساعد الظروف على قيام هذه المباراة الجدلية والحوار الساخن المتبادل فى أهم وأعقد نقاط القضية ، وبمثل هذه الاستفاضة والتفاصيل وطول هذه الفترة الزمنية .. لقد كان أهم ما أسعد سايروس فانس من وجهة النظر الأمريكية أن دوره فى تلك الجلسة قد انكمش إلى حد لم يسبق له مثيل ، وقد ترك الكرة تماماً ليتقاذفها الفريقان ، فأفرغ كل منهما أسانيده

وحججه ومنطقه . وتفرغ فانس للمتابعة .. حتى أنه إذا استثنينا الكلمة القصيرة التى افتتح بها الجلسة ، وبضعة استفسارات عابرة طرحها وأضفنا إلى ذلك عشر دقائق استراحة – فإن النتيجة تكون ثلاث ساعات كاملة متصلة من الجدل السياسى (ذى العيار الثقيل) الذى لم يخلُ من ارتفاع نبرة الصوت ، والتلويح باليد ، بعض الاتهامات .. ولكن المضمون كله كان فى الصميم .. عشرات من الأسئلة والإجابات تراشَقها الطرفان وبأسلوب يبدو أنه بهر الوفد الأمريكى الذى اعتبر أن هذه نتيجة قياسية لم تتحقق على هذا النحو من قبل ! فإن المفهوم الأمريكى والأوربى عموماً أن الحوار والاختلاف ثم العودة إلى الحوار هو الذى يؤدى إلى النتائج وليس بالقطيعة ولا الجمود ..

وقبل أن أنتقل إلى ما أتصوره من الخطة أو التكتيك الأمريكى فى هذه المرحلة فإننى أود أولاً أن أتوقف عند بعض النقاط التى أفصح عنها (سايروس فانس) وهى تلقى الضوء على طريقة التفكير الأمريكى بعد هذه الاجتماعات :

أولا : أكد فانس أن طريق الجهود الحالية لايزال هو التوصل إلى إعلان مبادئ الحل الشامل (برغم أن ديان حاول أن يضع ذلك جانباً وأن يبدأ تناولاً آخر) .

ثانياً : أن فانس فى مؤتمره الصحفى لم يستبعد أن تتقدم أمريكا « باقتراحها » فيما إذا لو وصلت مرحلة الجهود الحالية فى النهاية إلى طريق مسدود .

ثالثاً : أن فانس قد أكد أن هذه المحاولات استطلاعية ولم ترق بعد ولم تدخل فى حيز المفاوضات حتى الآن ، برغم أنها قد تكون أساساً للتفاوض فيما بعد . (إسرائيل حاولت أن تبدو وكأنها تتفاوض بالفعل) .

وقد سألت وزير الخارجية المصرى محمد إبراهيم كامل .. هل حقًّا ما تردد من

أن هناك عناصر فى الأفكار المصرية والإسرائيلية قيل إنها متطابقة أو متشابهة أو حتى قريبة ؟ .

فقال وزير الخارجية : نعم ولكن فى بعض المسائل التافهة فقط أو التى تشكل تفصيلات جانبية .. أما فى الجوهر والتناول والفلسفة ، أى المفهوم ذاته لكيفية تحقيق التسوية ، فإن الفجوة واسعة جداً .. لأن المشروع الإسرائيلى الذى سبق وتقدم به بيجن ورفضته مصر وانتقده العالم أجمع .. هذا المشروع الذى لا تزال إسرائيل تتقدم به حتى الآن يقوم على فلسفة استبقاء الأرض .

أما المشروع المصرى فهو يقوم على أساس الانسحاب مقابل ضمانات أمن كاملة مكتملة شاملة للطرفين معاً : الإسرائيلى والعربى أيضاً . أى هو ترجمة عملية لقرار ٢٤٢ . إذن فإن الخلاف المصرى والإسرائيلى جذرى حتى الآن .. أى أنه لم يحدث ولم يطرأ موقف إيجابى بعد من حكومة بيجن يتناسب حجماً وقيمة مع المبادرة المصرية ..

إذن الخط المصرى واضح منذ البداية ، وهذه كانت التعليمات المصاحبة للوفد المصرى عندما اتجه إلى لندن ... لا جدوى لمزيد من المقابلات تعلن على العالم فى حين موقف إسرائيل كما هو منذ ٢٥ ديسمبر الماضى ! .

وفى يقينى أن المرحلة الراهنة هى أخطر مرحلة لما لها من أثر حاسم على محاولات السلام .. لأن نهاية هذه المرحلة ليست مفتوحة إلى أجل غير مسمى .. وإنما هى محكومة بعدة اعتبارات وظروف ، منها وأهمها على سبيل المثال تنويه الرئيس السادات بانتهاء صلاحيات قوات الطوارئ الدولية ، وفق اتفاق فض الاشتباك الثالث مع بداية شهر أكتوبر ، وأعلن الرئيس على العالم أن من حق مصر وفق الاتفاق ألاّ تجدد هذه الصلاحيات المؤقتة ما لم تكن هناك جهود قائمة للحل النهائى ..

غير هذا العامل الهام ، فإنه يستبعد أن تظل أمريكا تجدد باستمرار دور الوسيط الحائر الذى يواجه فى كل مرة حائطاً مسدوداً !

وقد لوح الرئيس كارتر بالفعل بمثل هذا عندما أزال التراب عن مؤتمر جنيف وورد على لسانه ، وكان هذا وحده ناقوساً كافياً يسمعه الجميع ، أضف أيضاً أن فالدهايم مازال ينعى مقدماً مصير المحاولة الراهنة ، ويبشر أن لا حل إلا لديه فى ظل الأمم المتحدة ..

وهذا فى حد ذاته ما يشكل تحدياً للجهود الأمريكية ، ويدعوها لقبول التحدى ، والمضى لتحقيق نتيجة من دورها ، الذى فى نجاحه – بلا شك – تعزيز لمكانة الإدارة الأمريكية داخل أمريكا ، علاوة على مصالحها فى إيجاد الحل والاستقرار .

وبناء على ذلك فإن التكتيك الأمريكى فى هذه المرحلة ، والذى بدأ تنفيذه عملياً منذ رحلة نائب الرئيس الأمريكى إلى إسرائيل ومصر ، هو أن تعمل الولايات المتحدة أو (تدعو) الطرفين إلى سلسلة من الاجتماعات بحضورها ، بحيث تنفض قبل أن تنقطع وتتجدد الدعوة وهكذا حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول الضفة الغربية وغزة ، بما فى ذلك بطبيعة الحال مصير سكانها الفلسطينيين ومستقبلهم .. وقد كانت اجتماعات قلعة ليدز هى البداية .